المحاضرة الثانية

آلياتُ وضع المصطلح في اللغة العربيةِ

تتهاطل المصطلحات الجديدة المعبرة عن المفاهيم المستحدثة والوسائل التقنية المخترعة من جهة العالم الذي يصنع التقنية والمعرفة، وعلى العالم المتخلف عن إنتاج المعرفة، ومنه العالم العربي، أن يواكب تلك الحركة على مستوى التسمية بوضع مصطلحات جديدة تقابل تلك المصطلحات التي نستقبلها من مصادرها المعرفية.

لذلك، ينبغي على من يتصدى لهذه المهمة الدقيقة الشاقة أن يكون ملمّا بطرائق وضع المصطلح، حريصا على مراعاة خصائص العربية في ذلك. والوضع هو كما عرفه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) "تعيين اللفظ للمعنى، بحيث يدل عليه من غير قرينة"[1]. وأمّا طرائقه، أو آلياته، فقد اتفق أهل الاختصاص على أنها الآتية:

1 . الاشتقاق:

وأوضح تعريفاته وأدقّها قول ابن دحية في "شرح التسهيل": "الاشتقاق أخْذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية وهيأةَ تركيبٍ لها، ليُدَل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر"[2]، وقد عرّفه الشريف الجرجاني بأنه "نزع لفظٍ مِن آخرَ، بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة[3]". فشرط الاشتقاق التناسب في اللفظ والمعنى. وهو أنواع: صغير، وكبير، وأكبر.

أما الاشتقاق الصغير، فهو "أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والتركيب، نحو ضَرَبَ من الضَّرْبِ"[4]، إذ الحروف هنا أنفسها، والتركيب، أي ترتيب الحروف، كذلك. ويُشتق من هذا اللفظ نفسه مشتقاتٌ أخرى مثل: ضاربٌ، ومضاربةٌ، ومضروب، وضِراب؛ وفي جميعها يحافظ على أصل الحروف المؤلِّفة للفظ في حالته الأصلية فعلا أو مصدرا، وعلى ترتيبها كذلك.

وأما الاشتقاق الكبير، ويُسمى "القلب اللغوي" أيضا، فيُحافَظ فيه على اتفاق اللفظين في اللفظ والمعنى، دون المحافظة على ترتيب الحروف. ومثاله: جَذَبَ وجبَذَ، وحَمَدَ ومَدَحَ؛ إذ المعنى فيهما واحد أو متقارب جدا، ومادة اللفظ واحدة، ولكن ترتيب الحروف اختلف.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو صياغة كلمة من أخرى على اتفاق بينهما في أكثر الحروف لا في جميعها، وفي مخارج الحروف المغيّرة أو صفاتها، وعلى تشابه في المعنى كذلك. ومن أمثلته: ثلب وثلم، ورجس ورجز، وهزَّ وأزَّ؛

---

[1] الكفوي، الكليات، تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الأوقاف السورية، ط 2 (1982)، 5 / 32.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل (بيروت)، د. ت، 346/1.

[3] علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص30.

[4] المصدر السابق، ص30.

فالمعاني هنا متقاربة، ولكن بعض الحروف في نهاية الألفاظ أو بدايتها تغيرت بما يوافقها في مخارج الحروف. ويسمى هذا الاشتقاق إبدالا؛ يقول أحمد بن فارس (ت 395 هـ): "ومن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض. ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رقل ورقن. وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء."[5]

واللغة العربية لغة اشتقاقية. وهذا عاملُ مرونةٍ فيها وجمالٍ وقابليةٍ للإثراء والتوليد. لذلك يُعد الاشتقاق أكثر الآليات مطاوعةً في وضع المصطلح، وأكثرها مناسبةً لخصائص العربية ومحافظةً على روحها وقيمها الجمالية، وحمايةً لها من الهجين والدخيل.

2.المجاز:

هو ثاني الوسائل أهمية وعراقةً ومناسبةً لوضع المصطلحات مع الحفاظ على روح العربية، بعد الاشتقاق.

ويقصد به "التوسع في المعنى اللغوي لكلمة مّا لتحميلها معنى جديدا"[6]؛ فهو من "جازَ الشيءَ يجوزُه"، إذا تعدّاه. وإذا عُدِل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وُصف بأنه مجاز. على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وُضع فيه أوّلا."[7]

وبهذا فإن المجاز هو تعدّي اللفظ مدلوله القديم إلى مدلول جديد، يحل محله أو يُضاف إليه، على أن يُستعمل كل منهما في مقامه المناسب. وللمجاز وجوه منها الاستعارة التي هي استعمال اللفظ في معنى غير معناه الوضعي لوجود تشابه بين المعنيين، ومنها المجاز المرسل بعلاقاته المختلفة المعروفة في علم البيان.

وهو يمنح واضعي المصطلحات مجالا رحبا لإنشاء مصطلحات جديدة بنقل الألفاظ اللغوية من دلالاتها الأصلية إلى دلالات جديدة علمية، على نحو ما فعل علماء النحو بوضع مصطلحات "الرفع" و"النصب" و"الجر" و"الجزم" و"الهمز" وغيرها. فهذه ألفاظ لها دلالاتها اللغوية الأصلية، ولكنها جازت هذه الدلالات إلى دلالات علمية جديدة تُتداول في حقل علم النحو. وقد اعتُمدت هذه الآلية في وضع كثير من مصطلحات العلوم العربية. ففي العلوم الشرعية يمكن الإشارة إلى جواز لفظ "الصيام" من دلالته على مطلق الإمساك إلى دلالته على الإمساك عن شهوتي البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وفي العلوم الصناعية يمكن الإشارة إلى تحول دلالة لفظ "القطار" من قافلة الإبل إلى وسيلة النقل المؤلفة من عدة عربات متلاصقة متلاحقة تجرها "القاطرة". وهذه "القاطرة" ذاتها تعني في مدلولها القديم الناقة التي تتقدم قطيع الإبل.

---

[5] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص209.

[6] شحادة الخوري دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، ص174.

[7] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص278.

والمجاز بهذه الصفة يقدّم فرصا واسعة لاصطناع مصطلحات جديدة، لسهولة نقل اللفظ الواحد من دلالته المألوفة إلى دلالات أخرى ذات طبيعة علمية، لا يُطلب في ذلك غير مراعاة المناسبة بين الدلالتين، وعدم استعمال المصطلح الواحد في الحقل الواحد لمفهومين مختلفين.

3. الترجمة:

الترجمة في اللغة التفسير، والإيضاح، والنقل. ففي لسان العرب: "التُّرجمان والتَّرجمان: المفسّر، وقد ترجمه وترجم عنه،... ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر"[8]. وفي المعجم الوسيط: "ترجم الكلام: بيّنه ووضّحه، وكلام غيره وعنه: نقله من لغة إلى أخرى، ولفلان: ذكر ترجمته"[9].

أما في الاصطلاح فهي "نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي."[10]

وهي بهذا المفهوم ثالثُ أهم آلية لوضع المصطلح. ولا شك أنها تحتاج إلى خبرة واسعة بالمعجم العربي، وإدراك دقيق لدلالاته ومجالات استعمال مفرداته، والفروق الدقيقة التي بينها، علاوةً على الخبرة بخصائص العربية في الاشتقاق والمجاز، ليسهل على المترجم الاهتداء إلى اللفظ المناسب للتعبير عن مفهوم أجنبي معيّن، فيتخذ من ذلك اللفظ مصطلحا مقابلا له يترجمه ويفي بدلالته قدر المستطاع.

لذلك يشترط علماء اللغة وخبراء الترجمة جملة من الضوابط والشروط في سبيل تحقيق ترجمة ناجحة، أولها أنْ يكون المترجم عارفا باللغة التي يترجم منها (اللغة المصدر) واللغة التي يترجم إليها (اللغة الهدف) ، وثانيها وجوب ربط المصطلح المترجَم بالبنية الثقافية التي ظهر فيها[11]. وثالثها الحرص على ملاءمة المصطلح المنقول للغة المنقول إليها؛ توخيا لتقبل الجمهور له وعدم نفورهم منه، وقد قال المسدّي في ذلك:"إن المصطلح النقدي تزداد حظوظ مقبوليته في التداخل والتأثير كلما توفرت فيه مقوّمات المواءَمة الإبداعية"[12]. ورابعها الأمانة والدقة. وهو ما يقتضي إعدادا علميا خاصا تتكفل به جهات مختصة.

3. التعريب:

يحمل التعريب في العربية معاني التبيين، والتهذيب من اللحن، وتعليم العربية، وإحلال اللفظ العربي محل اللفظ الأجنبي. يقول ابن منظور: "قال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة... وعرب منطقه؛ أي هذبه من اللحن... وعرّبه: علمه العربية... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها؛ تقول:

---

[8] ابن منظور، لسان العرب، مج3، ص47.

[9] " المعجم الوسيط"، إعداد مجمع اللغة العربية القاهري، 1 / 83.

[10] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص101.

[11] صلاح فضل، إنتاج الدلالة الأدبية، مؤسسة "مختار" للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1987، ص103.

[12] عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ط 1، أكتوبر 1994، ص 21.

عرّبته العرب، وأعربته أيضا، وأعرب الأعْتم، وعرب لسانه–بالضمّ– عُروبة؛ أي صار عربيا... والتعريب: أن يتخذ فرسا عربيا... ابن الأعرابي: التعريب: التبيين والإيضاح"[13].

أما في الاصطلاح فللتعريب في هذا العصر مفاهيم متعددة، منها إحلال العربية محل اللغة الأجنبية في التعليم والإدارة وغيرهما، ومنها نقل نص من لغة أجنبية إلى اللغة العربية. ومنها نقل اللفظ ومعناه من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية. والمفهوم الذي يعنينا في هذا السياق هو الثالث. ويتخذ التعريب بهذا المفهوم شكلين:

–الدخيل: وهو نقل اللفظ ومعناه من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغييرٍ فيه. مثل: تلفزيون.

–المعرّب: وهو نقل اللفظ ومعناه من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية مع إحداث تغيير نسبي يحقق الانسجام مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية. مثل: تلفاز، التي روعي فيها موافقة صيغة اسم الآلة في العربية، وهي مفعال.

وقد استعمل العرب هذه الآلية منذ القديم، ولكن على نطاق ضيق. ومن المصطلحات التي جرت هذا المجرى: الفلسفة، والجغرافيا، والموسيقى. ولكن تخلف العرب عن إنتاج المعرفة لاسيما في العلوم المادية جعل الحاجة إلى التعريب على أشدها لمواكبة ما يتهاطل من المصطلحات التقنية والطبية والحاسوبية وما إلى ذلك. وهو تحدٍّ له خطورته على صفاء العربية وخصائصها الصرفية والجمالية، لاسيما حين يستسلم المعرّب للكسل فيلجأ إلى أسهل الطرق، وأقبحها في الوقت نفسه، وهو التعريب بدل الترجمة، حتى في العلوم الإنسانية التي للعرب المسلمين فيها تراث زاخر. فمصطلحات من قبيل "التكنولوجيا" و"الإيديولوجيا" و"السيميولجيا" و"الأركيولوجيا" والأنطولوجيا" و"البويطيقا" و"الاستطيقا" و"الروبورتاج" و"الدوبلاج" أو "الدبلجة"، لا ضرورة لها، وهي مسيئة إلى العربية أيما إساءة، وبالإمكان إحلال مصطلحات عربية أصيلة محلها بشيء من الاجتهاد.

5. النحت:

النحت في اللغة التنقيص والأخذ والقشر. جاء في لسان العرب: "النحتُ: النشْرُ والقشْر. والنحتُ نحتُ النشّار الخشب... ونحتَ الجبلَ نحتا، ينحته: قَطَعَه."[14] وجاء في محيط المحيط: "نحتَ القلمَ والعودَ: براهُ..والحجرَ: سوّاه وأصلحَه. والخشبةَ: نجرها. ونحتَ السفرُ البعيرَ أنضاهُ"[15]

أما في الاصطلاح فهو "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه"[16].

---

[13] ابن منظور، لسان العرب، مج1، ص588–590.

[14] ابن منظور، لسان العرب، مج 10، ص67.

[15] بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص881–882.

[16] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص : 102.

ويأتي النحت فعليا، كما في "حوقلَ" بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، و"بسملَ" ومعناها معروف، وسبحلَ، ومعناها قال: سبحان الله، و"مَشْألَ" ومعناها قال: ما شاء الله.

أو نسبيا، كما في "عبشميٌّ" نسبةً إلى قبيلة عبد شمس، وحضرميّ نسبة إلى حضرموت، وطبرخزي نسبةً إلى طبرستان وخوارزم معا.

أو اسميا، حين ينتزع الاسم من كلمتين، مثل "جلمود" المنتزعة من جلد وجمد، و"عقابيل" المنتزعة من عقبى وعلة.

أو وصفيا، حين تنتزع الصفة من كلمتين، مثل "صلْدَم" المنتزعة من الصلد والصدم، و"ضِبَطْر" المنتزعة من ضبط وضبر، وتعني الرجل الشديد.

وتُعدُّ هذه الآلية الأقل استعمالا في العربية قديما وحديثا. وأكثر أهل الاختصاص يحذرون منها وينصحون بعدم اللجوء إليها إلا في حالات الاضطرار الشديد مع مراعاة شروط تحمي العربية من المساس بخصائصها الصرفية والجمالية. وأفضل ما قيل في السياق ما أورده مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو قوله إن النحت "ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة العربية قديما وحديثا، ولم يُلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسه، ومن ثم يجوز أن يُنحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما اشتُرط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان وزن "فعْلَلَ" أو "تَفَعلَلَ" إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة."[17]

وإذا كانت هذه الآليات الخمس محلَّ اتفاق من قبل أهل الاختصاص، فإن تطبيقها في وضع المصطلحات العربية لا يجري على النحو المطلوب من التوافق ومراعاة الشروط العلمية والجمالية.

إن المجامع اللغوية المختلفة تقوم بجهد مشكور في وضع كثير من المصطلحات العلمية محاولةً مواكبة الكم الهائل من المصطلحات الوافدة، ولكن عملية الصوغ للمصطلحات الجديدة، لا سيما في العلوم الإنسانية، يتولاها الأفراد من الباحثين والمترجمين والأساتذة الجامعيين ورجال العلم والأدب على غير تنسيق. والأمر في ذلك يجري على النحو الذي وصفه عبد السلام المسدي: "المصطلح يُبتكَر، فيوضع ويبثّ، ثم يُقذَف به في حلبة الاستعمال؛ فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمَّحي. وقد يُدْلَى بمصطلحيْن أو أكثر لمتصوَّر واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في "سوق" الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضْعف"[18]. وإن كان الأمر ليس على هذا النحو دائما، فكثير من المصطلحات يُقدّر له الثبات والشيوع لا لقوة فيه أو دقة في الدلالة، بل

---

[17] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984)، راجعه محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون الطباعة المصرية، 1984، ص21-22.

[18] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، ص27.

لأسباب أخرى غير علمية منها قيمة الباحث الذي اقترح المصطلح، وتفشي ضعف المعرفة بخصائص العربية والغيرة عليها.